مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٦٦، المعقودة يوم الجمعة،
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١١/٣٥
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيرغييف
	الأرجنتين	السيد بتريـّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	الصين	السيد تشن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مينتون

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/1999/882)

99-86440

9986440

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/1999/882)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/1999/882.

وعقب المشاورات بين أعضاء المجلس أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

"يشير مجلس الأمن إلى تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ (S/1999/882).

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال يراعى فيها احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته السياسية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

"ويعرب مجلس الأمن عن شديد قلقه إزاء الآثار المتزايدة الوضوح المترتبة على عدم وجود حكومة مركزية تؤدي مهامها. ويؤسفه أن معظم الأطفال لا يتلقون أي رعاية صحية وأن جيلين لم تتح لهما فرص التعليم الرسمي. ويساوره القلق من أن بعض الموارد الطبيعية الصومالية يجري استغلالها على يد الأجانب، بصفة رئيسية، دون تنظيم أو مراقبة. ويعرب عن عميق ألمه إزاء التقارير التي تفيد بأن غياب القانون وانعدام النظام في البلد يمكن أن يجعلاه ملاذا لجميع أنواع المجرمين.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرز صوب تحقيق قدر أكبر من الاتساق في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي في التصدي للأزمة في الصومال، ويعترف بأن اللجنة الدائمة المعنية بالصومال، التي أنشئت منذ عام مضى، ما فتئت تمثل وسيلة مفيدة لرصد تطور الحالة في الصومال والعمل على تحقيق قدر أكبر من التنسيق للجهود التي يبذلها مختلف الفاعلين الخارجيين، وذلك لتفادي تغاير التأثيرات ولإعطاء ثقل للإجراءات المشتركة. ويدعو إلى تعزيز عملية تنسيق هذه الجهود الرامية إلى كفالة السلم والاستقرار في الصومال.

"ويعرب مجلس الأمن عن كامل تأييده للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل إيجاد حل سياسي في الصومال، وفي هذا السياق، يرحب بمبادرة رئيس جيبوتي الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار والأمن إلى الصومال والتي أوجزت في رسالته المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1007). ويؤيد النداء الذي وجهه رئيس جيبوتي إلى سادة الحرب بأن يعترفوا اعترافا كاملا بمبدأ حرية الشعب الصومالي في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار زعمائه الإقليميين والوطنيين ويقبلوا هذا المبدأ. ويتطلع مجلس الأمن إلى وضع مقترحات رئيس جيبوتي في صيغتها النهائية خلال مؤتمر القمة القادم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهو على أهبة الاستعداد للعمل معها ومع اللجنة الدائمة للمساعدة على تحقيق الوحدة الوطنية واستعادة حكومة وطنية في الصومال، ويطلب إلى قادة الفصائل الصومالية وسائر المعنيين التعاون البناء والخالص في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة.

"ويدعو مجلس الأمن بقوة جميع الدول إلى التقيد بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وتحسين فعاليته والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة في الصومال. ويحث الدول الأعضاء التى لديها معلومات عن أي انتهاكات لأحكام القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) أن تقدم تلك المعلومات إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، بهدف دعم عمل اللجنة.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الصومال. ويحث جميع الدول على أن تسهم بسخاء في نداءات الأمم المتحدة من أجل كفالة مواصلة جهود الإغاثة والإنعاش في جميع مناطق الصومال. مما

يشمل الجهود الرامية إلى تدعيم المجتمع المدني. وفي هذا السياق، يشجع تعزيز القدرة العملية للوكالات الإنسانية في الصومال من خلال دعم المانحين.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لجميع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات والأفراد الذين يضطلعون بأنشطة إنسانية في جميع مناطق الصومال. ويطلب إلى الفصائل الصومالية أن تكفل سلامة جميع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وحرية حركتهم وأن تيسر إيصال الإغاثة الإنسانية. وفي هذا السياق، يدين بقوة الاعتداءات وأعمال العنف والقتل التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني في الصومال ويكرر تأكيد موقفه القائل بوجوب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة.

"ويعرب مجلس الأمن عن ارتياحه لأنه على الرغم من جميع الصعوبات، ما زال ما يقرب من نصف الأراضي الصومالية ينعم بسلام نسبي. ويلاحظ، في هذا السياق، شروع الإدارات المحلية في بعض أنحاء البلد في توفير بعض الخدمات الأساسية لشعب الصومال.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني في الصومال. ويشعر بالتشجيع من جراء المبادرات السياسية التي يقوم بها الصوماليون، من خلال المؤتمرات الإقليمية التي غالبا ما ينظمها الزعماء التقليديون والاتصالات غير الرسمية فيما بين العشائر، من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. وفي هذا السياق، فإنه يشدد على الدور الفعال الذي تنهض به الجماعات النسائية الصومالية.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على إجراء استعراض لدور الأمم المتحدة في الصومال، كمقدمة لقيام الأمم المتحدة بدور معزز، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال. ويمكن أن يشمل هذا الاستعراض إمكانية نقل بعض برامج ووكالات الأمم المتحدة وكذلك المكتب السياسي، إلى الصومال. كما ينبغي أن يتضمن الاستعراض النظر بعناية في الحالة الأمنية، فضلا عن الموارد التي ستلزم لتوفير بيئة آمنة لعمليات الأمم المتحدة في الصومال.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ بأن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء آليات تسمح بتدفق المساعدة المالية إلى المناطق الآمنة والمستقرة من الصومال حتى قبل إعادة تشكيل حكومة مركزية وغيرها من المؤسسات الرسمية، بغية تعزيز سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره."

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1999/31.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.